

موجة التمويل الاصفر

امدارة فـصلية متخصصة تصدر عن وحدة التمويل الاصفر بنك السودان

رئيس التحرير

أسماء عبد الرحمن خيرى

نواب الرئيس

البشير أحمد محمد
محمد علي الحسين
أحمد عبد الهادي حامد

محررون

يعقوب محمود السيد
عبد الله علي محمد بابكر
ايمان عبد الغفار الطاهر
ايمان عبد الرحمن عثمان

ترسل المواضيع للمجلة علي الإيميلات الآتية

Asmaa.khairi@cbos.gov.sdAbdalla.Babiker@cbos.gov.sd

داخل هذا العدد

...تقرير حول تمويل صغار المنتجين بحزام الصمغ العربي

آفاق الشمول المالي في السودان ٢٠٢٠

تجارب ناجحة

أخبار متفرقة

بروفایل مؤسسة داخل هذا العدد

للمراسلات

تعنون المراسلات بإسم
السيدة/ رئيس تحرير المجلة
علي العنوان التالي
بنك السودان المركزي
صندوق بريد ٣١٣
وحدة التمويل الأصغر

بسم الله الرحمن الرحيم

إفتتاحية العدد الثالث لمجلة التمويل الأصغر

المؤسسات في كل قائمة و المؤسسات التي تحقق تقدم ملحوظ في أياً منها، و و نأمل ان يكون هذا الامر حافظاً و دافعاً للمؤسسات لتجويد تدفق المعلومات حتي تتمكن من أن ترفع من درجة تصنيفها في روليت الترتيب حيث أن الهدف من هذه العملية خلق نوع من المنافسة متعددة الجوانب بين المؤسسات كأسواق الطلب و العرض بقطاع التمويل الأصغر مما يوفر سوق كفاءة و نأمل أن تكون هذه هي النواة الأولى لإنشاء سوق تبادل المعلومات لمؤسسات و بنوك التمويل الأصغر السودانية مما يمكنها من تبني أفضل المعايير و الممارسات العالمية لتجويد الأداء و تحسين مستوى الإفصاح و الشفافية الخاصة بنشر المعلومات و بالتالي رفع هذه المؤسسات لمعلوماتها في منصات التصنيف العالمية كمكس ماركت (٥٥٥) وغيرها.

و ختاماً بين أيديكم العدد الثالث من مجلة التمويل الأصغر و الذي نأمل أن يكون ممداداً و زاداً مهنيّاً خالصاً يلبي و يحقق رسالة التمويل الأصغر السامية.....

نحو آفاق و مرامي التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لكي تتبوأ مكانها الطبيعي في طليعة الأمم من حيث التقدم و التطور الإقتصادي و التي لا شك أن هذه المرحلة تلقي بدور محوري هام علي قطاع التمويل الأصغر بروافده المختلفة من مؤسسات و غيرها من الأجسام المساعدة لتسهم بسهمها في هذا البناء الإقتصادي المنتظر حتي يستوي الإقتصاد علي سوقه شموخاً بقدر شموخ الوطن.

أيها القارئ المتطلع إن العدد الثالث لهذه الإصدارية يأتي و في طياته الكثير و المفيد بإذن الله و منه سينطلق نظام جديد تعزز الوحدة تبنيه الا و هو نظام تصنيف المؤسسات من حيث جودة البيانات و من حيث توفير البيانات في الانظمة المعتمدة حيث سيتم و من العدد القادم إن شاء الله نشر قائمة الشرف بأسماء المؤسسات التي توفر معلومات مالية و ديمغرافية في نظام وكالة الإستعلام و التصنيف الائتماني و من ثم ستنتقل المباريات حيث سيتم تحفيز أفضل

الحمد لله العليم الأعلم، الكريم الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، و الصلاة و السلام علي سيد الخلق محمد بن عبد الله النبي المعلم و علي آله و صحبه و سلم...،

أما بعد...،
القراء الكرام مطالعي و متابعي و محبي مجلة التمويل الأصغر، نلتقيكم في العدد الثالث من هذه الإصدارية المتخصصة و كلنا ثقة و الأمل حادينا و التفاؤل شعورنا الذي يبعث في أنفسنا همم الترقى و التقدم نحو فضاءات العلم و المعرفة التي هي نواة كل تقدم و رفعة و نرجو أن يجد القارئ النهم في هذا العدد ما يسد رمقه و نفسه التواقة إلي كل ما هو جديد في قطاع التمويل الأصغر و فروع و نحن في زمن لطالما تميز فيه القاري بالفطنة و الوعي و الإدراك لكل ما هو جديد في عالم المعرفة.

أيها القارئ الشغوف بجيء العدد الثالث لمجلة التمويل الأصغر و بلادنا العزيزة تضع اللبنة الأولى للإطلاق



تقرير حول تمويل صفار منتجي الصمغ العربي

محمد علي الحسين – وحدة التمويل الأصغر

جنوب كردفان، جنوب دارفور، شمال دارفور، وسط دارفور، شرق دارفور، و غرب دارفور). حيث يبدأ إنتاج الصمغ العربي في أكتوبر و ينتهي في ديسمبر حيث تبدأ التجهيزات والعمليات الفلاحية و عمليات الطق.

و مواصلة جهود بنك السودان المركزي في توفير التمويل لصغار منتجي الصمغ العربي و تشبيك مؤسسات و بنوك التمويل الأصغر مع المصارف التي من شأنها تنفيذ السياسات السنوية للبنك المركزي و التي تدعو إلي الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية و خاصة الزراعية منها و العمل على منح المنتج قيمة مضافة عبر تطبيق برامج

سلاسل القيمة و تقديم خدمات ملائمة لمعيشة صفار المنتجين من سكن و مياه نقية و بعض معينات الحياة و توفير بدائل متطورة من لعمليات الطهي مثل مواقد

الصمغ العربي سلعة إستراتيجية وداعمة للإقتصاد الوطني من خلال عائداته الكبيرة من العملات الصعبة و يعتبر الصمغ العربي من السلع ذات الميزة التنافسية التي ترفد خزينة الدولة بالعملات الصعبة وبالإضافة

إلى أنه يمثل مصدر دخل لكثير من الأسر الفقيرة في حزام الصمغ العربي يدخل منتج الصمغ العربي في كثير الصناعات الدوائية والصناعات التحويلية التي تسعى دول العالم نحو الحصول عليها عبر شركات في إطار توجه الدولة بالحد من صادر المواد الخام لاعطاء قيمة مضافة للمنتج وزيادة الإنتاج والإنتاجية و إحلال الواردات وزيادة الصادرات وتشجيع المشروعات التي تدعم الإنتاج والإنتاجية لتحقيق الأهداف الكلية للإقتصاد.

يمتد حزام الصمغ العربي في عدد من ولايات السودان (سنار، القضارف، كسلا، النيل الأبيض، شمال كردفان،



الغاز و ذلك تفادياً لعمليات القطع الجائر لطبب الوقود وخدمات أخرى ما قبل الإنتاج من توفير و عناية و عمل مشاتل غابية لشجرة الهشاب و التي من شأنها أن تساهم في تطوير الحزام الغابي.

و في هذا الإطار سعي بنك السودان المركزي لتشجيع المشروعات التي تدعم الإنتاج والإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات الريفية و زيادة دخل الفئات المنتجة من منتجي الصمغ العربي و تنزيل السياسات السنوية لبنك السودان المركزي حيث دعي البنك المصارف إلي تكوين محافظ تمويلية مشتركة و صناديق إستثمارية ذات علاقة بمبادرات خفض مستوى الفقر و برامج التمويل الأصغر و العمل على الحد من تصدير المنتجات في شكل خام من أجل تحقيق عائد أكبر للمنتجين حيث تم تكوين محفظة

تمويلية لموسم ٢٠١٧-٢٠١٨ يمكن تلخيصها الجدول أدناه:

الجدول أدناه يوضح خطة تنفيذ المصارف الرائدة لمحفظة الصمغ العربي للموسم 2017م-2018م:

اسم البنك	المحفظة الكلية	الموارد الذاتية	موارد أخرى	العدد المستهدف	المناطق المستهدفة
مصرف الإذخار والتنمية الاجتماعية	69,480	13,800	55,680	13,300	شمال كردفان، غرب كردفان، شمال دارفور
بنك الأسرة للتمويل الأصغر	30,000	5,000	25,000	7,500	شمال كردفان، شمال دارفور، النيل الأبيض، القضارف، سنار
بنك الإبداع للتمويل الأصغر	23,160	5,000	18,160	8,330	جنوب وغرب وشمال كردفان، شمال دارفور
البنك الزراعي السوداني	30,600	15,000	15,600	10,000	القضارف، كسلا، شمال، و جنوب كردفان، النيل الأبيض، سنار، النيل الأزرق، قطاع دارفور
	153,240	38,800	114,440	39,130	

تجدر الإشارة الي ان جهود البنك المركزي في حشد الموارد لهذا المنتج الهام بدأت باكراً حيث قام البنك المركزي في العام 2021 بتكوين محفظة لصغار المنتجين و ذلك بغرض تعظيم الفائدة للمنتجين و خاصة صفار المنتجين في حزام الصمغ العربي و بدأت محفظة صادر الصمغ العربي في أبريل من العام 2012م بزيادة بنك المزارع التجاري بمشاركة عشر مصارف بالإضافة الي بنك السودان المركزي و الوكالة الوطنية لتنمية و تمويل الصادرات و حققت المحفظة حتى عام 2014م عائد صادر بقيمة إجمالية تجاوزت 53 مليون دولار.

تجربة المشروع السوداني لترقية إنتاج وتسويق الصمغ العربي بتمويل من الإيفاد ومؤسسات التمويل الأصغر بالولايات:

البنوك لعدد ٥٥٥ جمعية من تلك المحليات في مجال إنتاج الصمغ العربي. تدار تلك القروض بطريقة المال الدوار. في الربع الأول من العام 1102م وصل متوسط نسبة سداد القروض إلي 56% لكل الجمعيات. و قد تم بنهاية العام ٢٠١٥م إضافة 02 جمعية جديدة لتستفيد من التمويل الأصغر حيث وصل عدد الأسر فيها الي 5231 أسرة تمثل النساء فيها نسبة ٥٥% و قد توقف بسبب عدم توفر موارد للمشروع خصوصا في فترة الجفاف.

و ختاماً و لكي يلعب الصمغ العربي الدور المنتظر منه في دعم الإقتصاد السوداني كسلعة صادر إستراتيجية لابد من الإهتمام بصغار المنتجين في ولايات حزام الصمغ العربي و العمل علي تفعيل سلاسل القيمة حتي يتم تعظيم العائد للمنتج الرئيسي لهذه السلعة الحيوية.



لمؤسسات محلية/ريفية للتمويل الأصغر تقوم بتسليف الأعضاء من حساب الجمعية وفق إتفاق وشروط محددة ، الا أن التنفيذ الفعلي بدأ في شكل تمويل أصغر عبر

تم تمويل المشروع السوداني لترقية إنتاج وتسويق الصمغ العربي من قبل الإيفاد و صندوق دعم المانحين، والجهة المنفذة هي الهيئة القومية للغابات وبعض مؤسسات التمويل الأصغر بالولايات المستهدفة . تم تنفيذ الأنشطة المجتمعية في ثمانية محليات في ولايات النيل الأزرق وسنار والنيل الأبيض وشمال كردفان و جنوب كردفان والهدف الإنمائي للمشروع هو زيادة الإنتاج والدخل لصغار منتجي الصمغ العربي بهذه الولايات.

إنتهج المشروع تجربة جديدة في مجال التمويل الأصغر إرتكزت على بناء قدرات الجمعيات و التي تم إختيارها وفق شروط ومعايير دقيقة وتدريبها على التمويل الأصغر وفتح الحسابات وكان الهدف تحويل الجمعيات



عبد الله علي محمد بابكر
وحدة التمويل الأصغر

آفاق الشمول المالي في السودان 2020

الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011م، حيث لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية. وعلى الرغم من ذلك، مازال هناك 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية حول العالم، لكن ثلثهم يمتلكون هواتف محمولة يمكن أن تساعدهم في الحصول على الخدمات المالية.

ولن يؤدي إشراك الناس في القطاع المالي الرسمي إلى تحسين معيشتهم وحسب ولكنه سيسهم أيضاً في سلامة الأنظمة المالية ذاتها. فالأزمة المالية العالمية ألفت الضوء على هشاشة الأنظمة المالية وأهمية الربط بين الاشتغال المالي والاستقرار والنزاهة وحماية المستهلك المالي. وتعمل الحكومات والجهات المانحة وصناعة الخدمات المالية، على نحو متزايد، على تعزيز الاشتغال في القطاعات المالية لضمان توافر الخدمات لجميع الأفراد، بما في ذلك أصحاب الدخول المنخفضة.

في حين نجد أن هناك إجماع متزايد فيما يتعلق بأهمية الشمول المالي، لا يوجد إجماع حول تعريف الشمول المالي نفسه، ويمكن أن يختلف من بلد لآخر وفق الصياغ الوطني و أهداف أصحاب المصلحة. ويتدرج التعريف من خدمة أو إيصال الخدمات المالية إلى غير المخدومين

مالياً إلى "الخدمات المصرفية بدون فروع"، حيث يتم استخدام مجموعة متنوعة من هذه العبارات في بعض الأحيان كمترادفات لتعريف الشمول المالي، بصفة عامة يعرف الإدماج المالي أو الشمول المالي على أنه تسهيل الوصول إلى مجموعة كافية من الخدمات المالية بحيث تكون آمنة و مريحة وبأسعار معقولة للفئات الضعيفة المحرومة مالياً وغيرها من ذوي الدخل المحدود في المناطق الريفية و كذلك للأشخاص الذين لا يملكون سجلات و أوراق ثبوتية تمكنهم من التعامل مع القطاع المالي الرسمي.

أيضاً يُعرف الشمول المالي (**Financial Inclusion**) أو التمويل الشامل على أنه إيصال الخدمات المالية بتكاليف معقولة يمكن تحملها إلى الشرائح الضعيفة و ذوي الدخل المحدود في المجتمع و هو على النقيض الإقصاء المالي (**Financial Exclusion**) ، و يقدر البنك الدولي أن حوالي ٥ مليار من البالغين في سن العمل على مستوى العالم لا يحصلون على أي من أنواع الخدمات المالية الرسمية التي تقدمها المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم و الرقابة بواسطة البنوك المركزية.

و قد عزّفت منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (**OECD**) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (**INFE**) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة و التي تضم التوعية والتثقيف الماليين بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندمج الاجتماعي والاقتصادي".

إعلان مايا للشمول المالي

Maya Declaration for Financial Inclusion

يعتبر إعلان مايا الأول من نوعه عالمياً من حيث المبادئ و التعهدات القابلة للقياس و التي تم تبنيها بواسطة صانعي السياسات في الدول المتقدمة و كذلك الأسواق الناشئة لفتح طريق المستقبل إقتصادياً و إجتماعياً أمام 2.5 مليار من الفقراء و المحرومين من الخدمات المالية الرسمية حول العالم.

حيث أن التعهد جاء كمايلي (نحن أعضاء التحالف من أجل الإدماج المالي (**Alliance for Financial Inclusion**) وشبكة البنوك المركزية كمشرّفين على الأنظمة المالية في بلداننا والمؤسسات المالية الأخرى إلتقينا في ريفيرا مايا - المكسيك في الفترة من 28-30 سبتمبر عام 2011 بمناسبة المنتدى العالمي الثالث للسياسات للإعتراف بالدور الحيوي و الهام للشمول المالي لتحويل حياة الناس للأفضل و تمكينهم من الوصول للخدمات المالية و خاصة الفقراء منهم، و مساهمته في تحقيق الإستقرار المالي و الشفافية المالية في أنظمتنا المالية و كذلك دوره الأساسي في المساهمة في تحقيق النمو الشامل في البلدان النامية و الأسواق الناشئة على حدٍ سواء. كما نؤكد على القيم الفعلية للتبادل المعرفي بيننا دون تمييز كمشرعين ماليين و صانعي سياسات لتصميم و تنفيذ سياسات و حلول مبتكرة تقود إلى الشمول أو الإدماج المالي في الدول النامية).

و هنا نعيد إلى الأذهان الجهود الكبيرة التي بذلت خلال

السنتين الأخيرتين لتقوية و توسعة شبكة التدفد الدولي من أجل الشمول المالي (**Alliance for Financial Inclusion**) وتحديد وإستكشاف المجالات ذات الأولوية القصوى لسياسة الإدماج المالي في العالم النامي من خلال مجموعة عمل التحالف الدولي من أجل الشمول المالي.

أهداف الشمول المالي وفق إعلان مايا

- وضع سياسة للشمول المالي باستطاعتها خلق بيئة مؤاتية للوصول للخدمات المالية بتكاليف معقولة من خلال الإستفادة من الإبتكارات التكنولوجية لتحقيق الإستدامة و تقليل التكلفة للخدمة المقدمة.
- تصميم إطار تنظيمي صحيح و مناسب يمكن من خلاله إنجاز الأهداف المكتملة للشمول المالي، الإستقرار المالي، و السلامة أو النزاهة المالية.
- الإعتراف بحماية و تمكين مستهلكي الخدمات المالية و إعتبار ذلك كركيزة أساسية ضمن جهود الشمول المالي لضمان أن الجميع قد تم دمجهم في القطاع المالي في وطنه.
- جعل الأولوية لسياسة للشمول المالي قائمة على الأدلة من خلال جمع و تحليل البيانات الشاملة لمعرفة و تتبع التغيير في وضع الشمول المالي مما يقود إلى الحصول على مؤشرات يسهل مقارنتها ضمن أعضاء شبكة التحالف الدولي للشمول المالي.

المبادئ المبتكرة للشمول المالي وفق مجموعة الدول الـ 20

القيادة: قدرة الإلتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر.

التنوع: تبني سياسات و طرق لتحفيز التنافس في السوق لتقديم خدمات مالية متنوعة.

الإبتكار: تشجيع الإبتكارات التقنية و المؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلي الخدمات المالية، و يتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.

الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي مبنية على توجيهات حكومية واضحة و مشاركة فعّالة من مزودي الخدمات المالية و العملاء.

التمكين: زيادة التثيق المالي و المعرفة المالية للعملاء.

التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات و تنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

المعرفة: إجراء الدراسات الكافية و بناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلي الخدمات المالية.

النسبية: التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية و المخاطر.

الإطار المرجعي: الأخذ بعين الإعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي أفضل التجارب العالمية و كذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بصورة ديناميكية و وجود تعليمات و إرشادات للعمل المالي الإلكتروني.

قياس الشمول المالي

أصبحت مصادر بيانات الشمول المالي في السنوات الأخيرة أكثر ثراءً، كما صارت أكثر تعقيداً في تصفحها في الوقت نفسه. ففي جانب الطلب، هناك العديد من المصادر مثلًا: المؤشر العالمي للشمول المالي الذي طرح في عام 2012؛ بجانب العديد من الاستقصاءات على المستوى القطري مثل فيننسكوب، وفين أكسس، وإستقصاء تتبع الشمول المالي، على سبيل المثال لا الحصر. و بالمثل، فقد زاد عدد مصادر البيانات على جانب العرض و زاد عمقها فشملت تركيزاً أكبر على البيانات المحلية و تضمنت المزيد من المؤشرات، حيث لا يوجد مصدر أفضل لقياس الشمول المالي و إنما يعتمد نوع القياس على نوع البيانات التي نريد معرفتها عن الشمول المالي و فيمايلي تفصيل لبعض مؤشرات قياس الشمول المالي لجانب الطلب و العرض:

مصادر بيانات جانب الطلب

المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية - Global Findex مصدر البيانات العالمي الوحيد الذي يتيح تحليلاً عالمياً وإقليمياً على مستوى البلدان ويشمل بيانات مستقاة من 148 بلداً، ويجمع معلومات عن 506 مؤشرات من 1000 شخص على الأقل، فوق سن 15 عاماً داخل كل بلد. والعينة ممثلة للمستوى الوطني ومختارة عشوائياً. وحيث أن الإستقصاء يمثل وحدة تضاف إلى استطلاع غالوب العالمي، فهو يجمع بين المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية والقدرة على الحصول على الخدمات المالية أو

إستخدامها. ويستخدم المؤشر العالمي للشمول المالي بصفة أساسية في تحليل الاتجاهات العالمية والمقارنة القطرية لإلقاء الضوء على مؤشرات الاشتغال المالي الرئيسية مثل عدد البالغين الذين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى حسابات بنكية رسمية. ويعيبه أن البيانات غير ممثلة للمستوى دون الوطني، مما يعني قلة نفعه لوضعي السياسات داخل البلد في عملية إتخاذ القرار لعدم كفاية تفاصيله. وكذلك يستند تعريف الخدمات المالية الرسمية إلى إعتبار الجهة المقدمة للخدمة مؤسسة مالية رسمية وفقاً لتصور الناس، وهو الأمر الذي قد لا يتفق بالضرورة مع الإطار التنظيمي والرقابي للبلد. وتُختار العينة عشوائياً على المستوى الفردي، مما يتيح للمستخدمين تجميع البيانات على حسب الخصائص الشخصية، مثل الدخل والنوع الاجتماعي، ولكن ذلك يجعل البيانات في الوقت نفسه غير متوافقة مع الإستقصاءات على مستوى الأسر المعيشية.

إستقصاء فيننسكوب - Finscope الذي يقيس إنطباعات المستهلكين عن الخدمات المالية. أول مصدر بيانات معترف به عالمياً لجانب الطلب يتيح قياس مؤشرات الشمول المالي على المستوى دون الوطني، وكانت نشأته عام 2002، وسجلت علامته التجارية لصندوق فيننسكوب الاستئماني، مما يعني أنها المؤسسة الوحيدة المصرح لها بإستخدام هذه المنهجية. و يعد إستقصاء فيننسكوب ممثلاً للمستوى الوطني ويوضح كيفية إدارة الأفراد لحياتهم المالية. وهو يقدم لمحة أيضاً عن المواقف والتصورات تجاه الأدوات والخدمات المالية. ويتفاوت حجم العينة تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان، وحتى

تاريخه، شملت الإستقصاءات مشاركات من عدد تراوح بين 1000 و 21 ألف شخص. والفرد هو وحدة العينة في الإستقصاء، ولكنه يمكن من إستنباط بعض الاستنتاجات على مستوى الأسرة المعيشية. وحتى تاريخه، أجرى ما يقرب من 55 بلداً إستقصاءات فيننسكوب، أو كان في طريقه إلى ذلك. وغالباً ما تسهم الأطراف الفاعلة في المجال في تكلفة الإستقصاء وتساعد على مواءمة أسئلة الإستبيان مع الإحتياجات المتعددة للأطراف صاحبة المصلحة. والبيانات التي يقدمها إستقصاء فيننسكوب غير قابلة للمقارنة على مستوى البلدان في جميع المؤشرات التي يشملها.

إستقصاءات الوصول إلى الخدمات المالية/فين أكسس - FinAccess مشابهة لفيننسكوب ولكن لا يجريها صندوق فيننسكوب الإستئماني. ويتبع إستقصاء فين أكسس في كينيا القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية في نيجيريا (وما شابههما) نفس مبادئ فيننسكوب، ولكن نظراً لعدم إجرائهما من قبل صندوق فيننسكوب الإستئماني فهما يحملان تسميتين مختلفتين. وكما هو الحال مع فيننسكوب، تصمم هذه الإستقصاءات من خلال التشاور مع الأطراف في المجال، مما يعني أنها قادرة على تلبية العديد من الإحتياجات والإجابة على العديد من الأسئلة. وهي تعاني من نفس عيب فيننسكوب؛ فهي غير مصممة للمقارنة القطرية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإستقصاءات يتم التكليف بها وتنفيذها من قبل كيانات متنوعة، مما قد يتسبب في عدم إتساق جودة البيانات. و إضافة إلى ذلك، فلا يوجد على مستوى كل من إستقصائي فيننسكوب وفين أكسس، تعريف قياسي

”للمدمجين مالياً“، ولهذا يتفاوت معنى هذه المصطلح تبعاً لتعاريف أصحاب المصلحة المحليين. فعلى سبيل المثال، قد تشمل بعض البلدان بطاقات الدفع والمحافظ المتنقلة غير المرتبطة بحساب كمؤشرات للشمول المالي، في حين لا تقوم أخرى بذلك.

إستقصاءات تتبع الشمول المالي - FITS إستقصاءات جماعية تمثيلية للمستوى الوطني تهدف إلى جمع بيانات عن الإتجاهات العامة في السلوك المالي للأسر المعيشية على مر الزمن. وقد قام فريق الخدمات المالية المقدمة للفقراء في مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالإشتراك مع إنترميديا بتصميم هذه الإستقصاءات بحيث تجرى على مدى ثلاثة أعوام في ثلاثة بلدان. ويبلغ حجم العينة 3000 أسرة معيشية في أوغندا وتنزانيا و5000 أسرة معيشية في باكستان، ويقيس الإستقصاء نفس الأسر المعيشية طوال المدّة بكاملها. وتمثل البيانات الناتجة من الإستقصاء السلوك الجمعي وأنماط الإستخدم لجميع أفراد أسرة معيشية معينة. وقد استخدمت البيانات، ولا تزال، في تقدير الإتجاهات العامة في مستويات الفقر لدى مستخدمي الأموال المتنقلة. وهذا التركيز على الأسر المعيشية، وإن كان يقدم منظوراً مفيداً، يمكن أن يمثل أيضاً وجهاً من أوجه القصور نظراً لعدم فائدته في التحليل على المستوى الفردي. علاوة على ذلك، لا يجري الاستقصاء إلا في ثلاثة بلدان.

إستقصاءات التصورات بشأن الشمول المالي - FI. بدأت مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالإشتراك مع إنترميديا مؤخراً جهداً لجمع البيانات لإستقصاء التصورات بشأن

الإشتغال المالي. وستتوافر البيانات خلال العام 2014. وعلى العكس من إستقصاءات تتبع الشمول المالي، لا تعد إستقصاءات التصورات بشأن الشمول المالي إستقصاءات جماعية، حيث إنها لا تقوم بتتبع نفس الأسرة المعيشية على مر الزمن. فهي تركز أكثر على قياس تصورات الفرد وسلوكياته، ما يجعلها أقرب إلى إستقصاء فين أكسس وما شابهه. إلا أن تركيزها القوي على الأموال المتنقلة والخدمات المالية الرقمية يميزها عن تلك الإستقصاءات. ويتفاوت الغرض الإستراتيجي من جمع البيانات ومنهجياته وتواتره فيما بين البلدان الثمانية التي يتم جمع البيانات منها (كينيا، تنزانيا، أوغندا، نيجيريا، الهند، باكستان، بنغلاديش، و إندونيسيا). وعادة ما يكون حجم العينة كبيراً ليتيح تمثيلاً للمستوى دون الوطني. وتشمل الاستقصاءات قياسات الرفاهية المستندة إلى مؤشر الخروج من الفقر لمؤسسة غرامين، والذي يعد أحد الجوانب الفريدة في إستقصاء التصورات بشأن الشمول المالي. ونظراً لتركيز الإستقصاء على التصورات تجاه الخدمات المالية الرقمية، فهو لا يسجل العديد من المؤشرات التي تدور حول القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية غير الرقمية و إستخدامها. علاوة على ذلك، لا يجري هذا الاستقصاء إلا في ثمانية بلدان فقط.

مصادر بيانات جانب العرض لقياس الشمول المالي
إستقصاء إمكانية الحصول على التمويل
Financial Access Survey (FAS) لصندوق النقد الدولي أشمل بيانات عالمية عن الشمول المالي من حيث جانب العرض. فبالإضافة إلى تزويد واضعي

إستقصاء الاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة لإعتماد الأموال المتنقلة. في عام 2011، بدأ برنامج الأموال المتنقلة لغير المتعاملين مع البنوك إستقصاءاً عالمياً لإعتماد الخدمة لمنح مديري برامج الأموال المتنقلة تصورات أفضل بمدى أداء الخدمات التي يقدمونها مقارنة بعضها ببعض. وفي أكتوبر 2013، نشر البرنامج النتائج الأولية لإستقصاء إعتماد الأموال المتنقلة لعام 2013. وقد نشرت النتائج الكاملة للإستقصاء ضمن تقرير برنامج الأموال المتنقلة لغير المتعاملين مع البنوك لعام 2013 حول حالة القطاع في 55 فبراير 2014 بالمؤتمر العالمي للاتصالات المتنقلة. ويمثل إستقصاء عام 2013، 114 مقدم خدمة من 57 بلداً، حيث قدم 100 منهم معلومات عن الأموال المتنقلة، و18 عن التأمين عبر الاتصالات المتنقلة، و12 عن خدمات القروض والمدخرات عبر الاتصالات المتنقلة. وعلى الرغم من أن قاعدة البيانات ذاتها غير متاحة للجمهور، إلا أن البرنامج ينشر تحليلاً بالنتائج المجمعة. ويقدم الاستقصاء لمحة عن صناعة الأموال المتنقلة كل عام، كما يزيد الجهات المقدمة لخدمة الأموال المتنقلة بمصدر لبيانات المقارنة المرجعية.

إستقصاء البنك الدولي لأنظمة الدفع العالمية. يعد إستقصاء أنظمة الدفع العالمية استقصاءً شاملاً يجرى في 139 بلداً، ويقدم معلومات عن وضع الأنظمة الوطنية للدفع وتسوية الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يقود ذلك جهود الإصلاح في ميدان أنظمة الدفع على الصعيدين الوطني والعالمي. ويقدم كل من استقصائي عام 2008 و2010 (حيث لم

يجر سوى استقصاءين فقط حتى الآن) لمحة عن أنظمة الدفع وتسوية الأوراق المالية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

الخرائط الجغرافية المكانية لمركز تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس). يعد مركز ميكس المصدر الأول للمعلومات العامة عن مؤسسات التمويل الأصغر وأدائها المالي والإجتماعي. حيث يقدم مركز ميكس مجموعة من التقارير التحليلية واسعة الإنتشار على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بما في ذلك التحليلات العالمية للقضايا الرئيسية في القطاع. وقد وسع مركز ميكس في العام الأخير من نطاق تركيزه من خلال جهود وضع الخرائط الجغرافية المكانية لتجميع بيانات الجهات المقدمة للخدمات المالية، بما فيها مؤسسات التمويل الأصغر وغيرها، وعرضها بيانياً. وحتى تاريخه، تم عرض البيانات دون الوطنية لتسعة بلدان من خلال البوابة. ومن شأن الخطوة التي خطاها مركز ميكس نحو العرض البياني للبيانات الجغرافية المكانية لجانِب العرض على المستوى دون الوطني من خلال خرائط جغرافية مكانية متاحة للجمهور أن يثري مشهد بيانات جانب العرض. إلا أن هذه المهمة ستواجه تحديات حيث إن الجمع المتكرر للمعلومات من شأنه أن يكون مكلفاً و/أو وقتياً متوقفاً على الوقت الذي تصبح فيه البيانات متوفرة.

Fspmaps.com موقع إلكتروني ممول من قبل مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للتنمية المكانية. ويقدم Fspmaps.com أدوات تحليلية للإجابة على العديد من الأسئلة حول

القدرة على الحصول على التمويل. ومثله مثل مركز ميكس، يستفيد الموقع الإلكتروني من المعلومات الجغرافية المكانية في تتبع الشمول المالي وتحليله. ويبرز الموقع بيانات شاملة عن نقاط الوصول المالي مدعومة بمراجع جغرافية مكانية، وكذلك بيانات عالية الدقة عن تعداد السكان بما في ذلك كثافة معدلات الفقر وغيرها من السمات السكانية الأخرى. وبممكنك، من خلال الأدوات التحليلية، الحصول على معلومات تفصيلية عن أماكن إقامة السكان - بما في ذلك الفقراء منهم - نسبة إلى نقاط الوصول إلى الخدمات المالية. وبهذه الطريقة يمكن الكشف عن المناطق المحرومة من الخدمات بصورة أفضل. وتتيح لك أداة تحليلية أخرى إسقاط دبوس على الخريطة وحساب تعداد السكان الذين يحصلون على خدمات التغطية بالاتصالات المتنقلة ولكنهم يفتقرون في الوقت ذاته إلى وصول كاف إلى الخدمات المالية. ويتيح الموقع الإلكتروني أيضاً للمستخدمين استيراد مجموعات البيانات الخاصة من خلال وظيفة السحب والإفلات. ويضم **Fspmaps.com** حالياً بيانات عن تنزانيا، أوغندا، نيجيريا، وبنغلاديش، وسيضم عما قريب، بيانات جغرافية مكانية من كينيا وأجزاء من إندونيسيا والهند

الوضع الراهن للشمول المالي في السودان

يبدل السودان جهود مضيئة و مقدره لإعداد إستراتيجية قومية للشمول المالي تحت قيادة بنك السودان المركزي حيث بدأ البنك يطلع بالدور المحوري له في عملية وضع و تبني إستراتيجية قومية لتعزيز الشمول المالي في البلاد و ذلك بحكم وظيفته في إدارة القطاع المالي حيث تم تشكيل لجنة تسيير عليا لوضع هذه الإستراتيجية و قد ضمت اللجنة في عضويتها مختلف أصحاب المصلحة

الرئيسيين في عملية الشمول المالي و تكونت اللجنة من (بنك السودان المركزي، وزارة المالية و التخطيط الإقتصادي، الهيئة القومية للإتصالات، الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة الرقابة علي التأمين، المركزي القومي للمعلومات، إتحاد المصارف السوداني، جمعية مؤسسات و بنوك التمويل الأصغر السودانية).

حيث وقع الإختيار الجهاز المركزي للإحصاء للقيام بعمليات المسح الميداني لجانِب الطلب لمعرفة الفجوة في الخدمات المالية و قد بدأ الجهاز المركزي بالفعل في عمليات المسح الميداني و لكن العمل توقف بصورة مفاجئة مما يعيق عملية الوصول للشمول المالي 2020 كما هو مخطط له من قبل صناعي السياسات حول العالم، فيما يلج جانب العرض بالنسبة للشمول المالي فإن آليات العرض المتاحة كافية بالوصول للشمول المالي 2020 في السودان إلي غاياته مرامييه بإدماج جل الفئات المستهدفة في النظام المالي شريطة أن يتم تفعيل هذه الآليات بالصورة المثلي التي تمكنها من أداء مهتمها في الوصول للشمول المالي بنهاية عام 2020 و بالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته و إنما وسيلة فعالة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

أهم مؤشرات الشمول المالي في السودان حتي ديسمبر 2018 وفقاً لإحصائية بيانات البنك الدولي للعام 2017 حيث أن نسبة الشمول المالي في السودان تم قياسها بعدد الحسابات للفئة العمرية الأكثر من 15 عام و جاءت مساوية لـ 15% وفق بيانات العام 2014

إن مؤشرات الشمول المالي تعتمد في قياسها علي مسوحات العرض و الطلب علي الخدمات المالية بالقطر و بما أنه لا تتوفر معلومات دقيقة عن جانب الطلب يمكن إجمال القول علي أن قياس الشمول المالي يعتمد بصورة كبيرة

علي نسبة من يتمتعون بالخدمات المالية وسط السكان منسوباً للعدد الكلي للسكان ممن هم دون الخامسة عشرة عاماً بحيث تكون هذه الخدمات سهلة الوصول و ذات تكلفة منخفضة و يمكن تحمل من مختلف الشرائح، و في هذه الورقة تركز مؤشرات الشمول المالي علي جانب العرض و المعلومات المتوفرة من مختلف أدوات الشمول المالي من مؤسسات مالية رسمية كالمصارف و شركات التحويل بالإضافة لشركات الإتصالات و مؤسسات التمويل الأصغر ،

و يمكن تلخيص التطورات التي شهدتها بيانات و مؤشرات الشمول المالي في السودان للفترة من العام 2014 حتي ديسمبر 2018 في الجدول التالي الجدير بالذكر أن هذه البيانات لا تتضمن تطبيقات الهواتف الذكية ، عدد المشتركين في خدمات الهاتف الجوال، عدد عمليات تحويل الرصيد التي تتم عن طريق الموبايل و غيرها من الخدمات المالية غير الرسمية:

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المصارف	37	37	37	37	37
عدد فروع المصارف	674	720	732	674	758
عدد الحسابات	7.3 مليون	4.2 مليون	4.8 مليون	5.3 مليون	6.3 مليون
عدد الصرافات الآلية	970	1074	1190	1300	1448
عدد نقاط البيع	708	2885	3447	3780	16162
عدد البطاقات المصرفية	2.3 مليون	2.6 مليون	2.9 مليون	3.4 مليون	4.2 مليون
عدد بطاقات المحفظة الإلكترونية	N/A	722 ألف	778 ألف	793 ألف	885 ألف
عدد مؤسسات التمويل الأصغر	31	32	34	38	44
عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر	N/A	119	169	239	261
عدد عملاء مؤسسات التمويل الأصغر	400 ألف	509 ألف	641 ألف	799 ألف	1022 ألف

المتأمل في واقع الشمول المالي في السودان علي الرغم من الجهود المبذولة علي مستوي القطاع المالي المنظم و خاصة المصارف و غيرها من قنوات الخدمات المالية بما فيها شركات الإتصالات يجد أن هذه الأدوات و الوسائل ذات مساهمة ضعيفة في جانب الشمول المالي مقارنة بالمؤسسات المالية غير المصرفية (مؤسسات التمويل الأصغر) و ذلك إذا أخذنا في الحسبان المعني العميق للشمول المالي و كيف يمكن أن يقود إلي التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في المجتمعات الريفية و المجتمعات المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية أو التي لا تستطيع الوصول إلي الخدمات المالية بصورة أو بأخرى و من خلال التجربة مع مؤسسات و بنوك التمويل الأصغر نجد أن هذه المؤسسات لها فعل السحر في الشمول المالي و الوصول إلي الأرياف و المناطق و الفئات المهمشة مالياً من خلال الإنتشار في هذه الأصفاع البعيدة

تجارب للشمول المالي لبعض المشاريع الفردية لبنك الإبداع السودان:

المستفيدة: مستورة محمد نوع المشروع: تسمين ضأن

عندى خبرة موروثه فى تسمين وتربية الماشية وتقدمت الى بنك الابداع وتمولت فى 2014 بمبلغ 4011 و اشتريت خمسة راس من الضان وبسمن وبيع كل 24 يوم و سددت التمويل وحتى الان تمولت ثلاث مرات بلغ التمويل الكلى 50410 جنيهه ساعدنى التمويل فى تعليم اولادى و بساهم كل عيد فى كسوة الاولاد ودفعت رسوم قطع اراضى لى ولودى الكبير ومازلت أعمل فى المشروع و هدفى من المشروع فى المرحلة الجاية ابنى بيتى



المستفيدة: كوثر أحمد نوع المشروع: مشغل لتصنيع الملابس

تم تمويل المشروع من بنك الإبداع و أصبح بالمشغل الان عدد 21 ماكينة خياطة يعمل بها عدد من النساء والرجال وعدد النساء أكثر من الرجال و أيضا المشروع وفر عدد 21 فرصة عمل لعمالة موسمية ، حيث أصبح عدد عملاء المشروع 35 عميل يمثلون مدارس و رياض أطفال حيث أوفر لهم الزي المدرسي و زي رياض الأطفال حيث يتراوح سعر اللبسة من 100-150 جنيهه وفق أسعار 2016.

من خلال البيانات المتوفرة عن الشمول المالي و آلياته المختلفة و التي يهتم أغلبها بجانب العرض نجد أن الشمول المالي في السودان يواجه العدد من التحديات و التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ◆ لا يوجد مسح ميداني مكتمل للطلب علي الخدمات المالية وسط السكان يمكن من المقارنة بين ما هو متوفر من آليات العرض و الفجوة في الطلب.
 - ◆ ضعف الوعي المالي و المصرفي وسط فئة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية.
 - ◆ ضعف التغطية الجغرافية من قبل المصارف و المؤسسات المالية الأخرى في المناطق الريفية.
 - ◆ الخدمات المصرفية التقليدية ذات تكلفة عالية.
 - ◆ لا يوجد نموذج عمل موحد يجمع جميع الشركاء في عملية الشمول المالي.
 - ◆ ضعف رؤوس أموال مؤسسات التمويل الأصغر مما يحد من قدرتها للعب دور محوري في زيادة رقعة الانتشار جغرافياً و كذلك الإنغماس نحو مستويات فقر أعمق.
- التوصيات:**
- ◆ تطوير وثيقة إستراتيجية وطنية للشمول المالي بالسودان ينضوي تحتها جميع الأطراف ذات العلاقة.
 - ◆ نشر الوعي و التثقيف المالي وسط السكان عن طريق تبني حملة قومية للتوعية و التعليم المالي.
 - ◆ ضرورة عمل حوافز تشجيعية لأصحاب الودائع المصرفية و إستقطاب من هم خارج النظام المصرفي و المالي.
 - ◆ تشجيع المصارف للانتشار في الريف عن طريق الفروع المتنقلة و النوافذ المصرفية.
 - ◆ تقليل تكاليف الخدمات المالية المصرفية بحيث يمكن تحملها بواسطة الفئات الضعيفة.
 - ◆ زيادة رؤوس أموال مؤسسات التمويل الأصغر حتي تتمكن من زيادة الانتشار الجغرافي لها و التغطية الشاملة لكل كيلومتر مربع.
 - ◆ إدماج الشمول المالي ضمن الخطة التنموية للسودان.
 - ◆ تعزيز الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر، المشروعات الصغيرة، و المتوسطة بما في ذلك توفير آليات الضمان و تمويل الشركات الناشئة و دعم رواد الأعمال.



المراجع

The Financial Action Task Force – Anti-money laundering and terrorist financing measures & Financial Inclusion-2011

[ويكيبيديا الموسوعة الحرة](#)

[بوابة الشمول المالي للتنمية](#)

[بنك الابداع](#)

[البنك الزراعي السوداني](#)

مبادرة الشمول المالي في الدول العربية – إحد إصدارات صندوق النقد العربي 2017

تقرير وحدة التمويل الأصغر بينك السودان المركزي للعام 2018.

تقرير الإدارة العامة لتنظيم و تنمية الجهاز المصرفي بينك السودان المركزي للعام 2018.



إنتاج حيواني- دواجن – جنوب دارفور

النشاط: إنتاج حيواني- دواجن

الإسم : سامية محمد إسماعيل أحمد

الموقع : ولاية: جنوب دارفور- نيالا

الفرع الممول : فرع البنك الزراعي - نيالا

بدأت التمويل في العام 2010م بمبلغ 5000 جنيه

وتعددت تمويلاتها لتصل إلى 20000 جنيه في العام

2015م وسددت كل التمويل بنسبة 100%

أثر التمويل الأصغر على مستواها الاسري

حققت عائدات نقدية مجزية من بيع الدواجن البيضاء للمزارع

الصغيرة .

حققت عائدات مجزية من بيع لحوم الدواجن

تحسن مستوى الدخل مكنها من الصرف على نفقات تعليم

الأبناء.

بهدف القضاء علي الجوع وتحريك المجتمعات الريفية و تنميتها تحت مسمى الاشمال المالي للقطاعات الاقتصادية غير المنظمة. اختارت الافراكا هذا النموذج ليتم تقديمه ضمن الممارسات الموصي بها عالميا في فعاليات مؤتمر الافراكا لافضل الممارسات العالمية في التمويل الزراعي الريفي الذي استضافته نيروبي خلال الأسبوع الأول من أكتوبر 2019 م بحضور منظمة الزراعة و الاغذية العالمية الفاو ، OCDE, SAFIN و اكثر من 30 مؤسسة مالية وائتمانية متخصصة. فلنعمل سويا من أجل القضاء علي الجوع وتحقيق التنمية المستدامة في الريف السوداني.



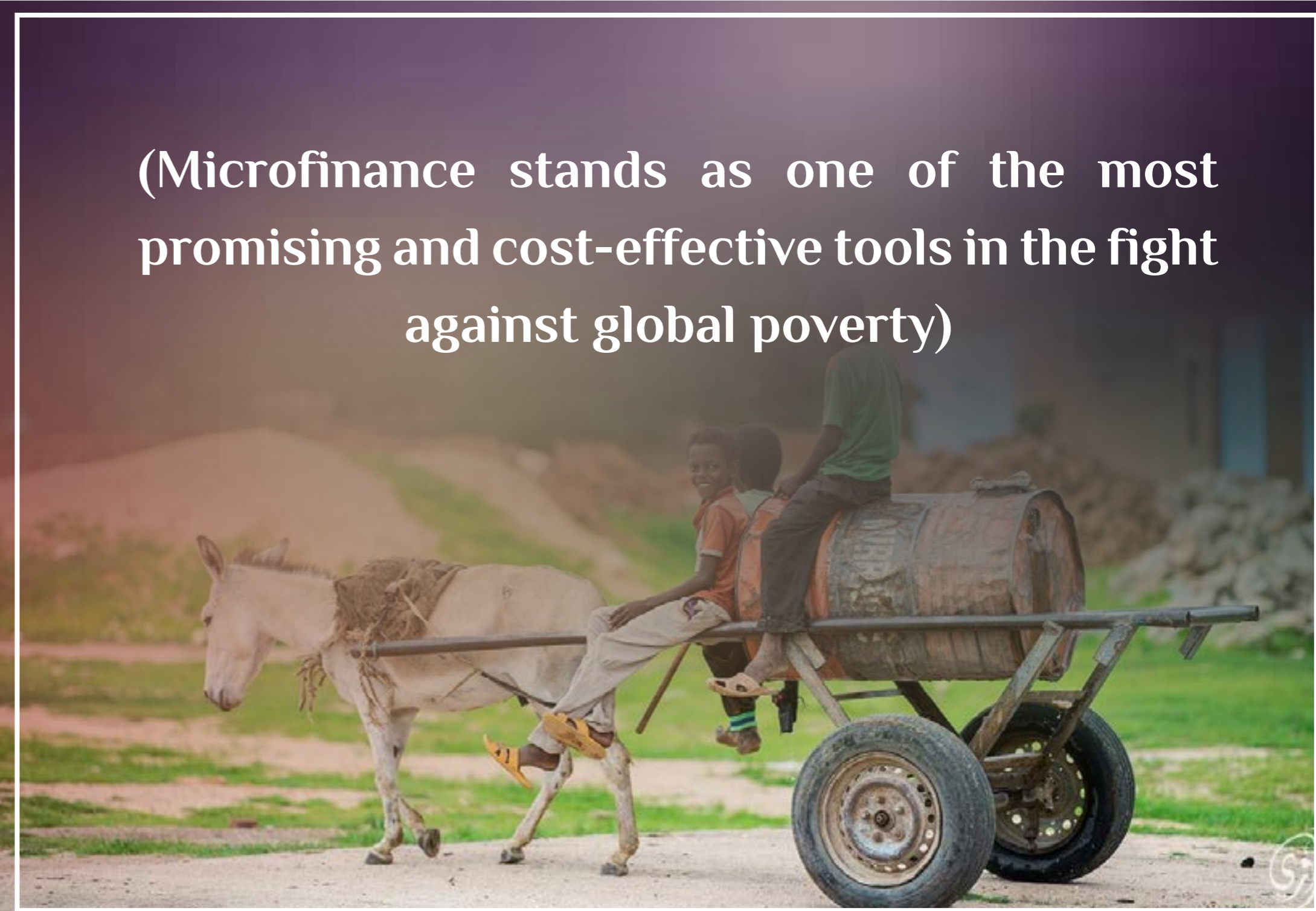
تجارب و نماذج لمشروعات تمويل أصغر ناجحة

مشروع اشمال منتجي القمح عبر مؤسسات التمويل الاصغر :



التزمت منظمة الاغذية والزراعة العالمية الفاو في برنامجها الاستراتيجي بالعمل علي تحقيق هدفين من اهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة في اقطار العالم و هما الحد من للجوع و الحد من الفقر . في السودان ، تكون تحالف ضم أربعة من مؤسسات التمويل الاصغر ، استهدف التحالف صغار منتجي القمح بالجزيرة و النيل الابيض للعمل علي تحقيق تقدم في الاهداف التي وضعها برنامج الامم المتحدة الانمائي. كانت نتيجة اعمال السنتين اللولتين للتحالف ان وصل التمويل الي اكثر من 10 ألف مزارع و و بقيمة فاقت ال 500 مليون جنيه و إنتاج للتقاوي اكثر من 5000 طن و إنتاج للقمح المحلي وصل لاكثر من 60 ألف طن... النتيجة النهائية ملخصها تقدم ملموس تجاه الإلتزام

(Microfinance stands as one of the most promising and cost-effective tools in the fight against global poverty)



إخبارية

النشاط: زراعى وحيوانى ، مدخلات إنتاج:



أثر التمويل الأصغر على مستوى مجتمعها

توفير فرص عمل لأبناء منطقتها .
 إجلاس التلاميذ بالقرية .
 المطالبة والإسهام فى فتح مستشفى وطريق بالقرية.
 مساعدة الأسر الفقيرة وإعانتها على تعليم أبنائها .
 أصبحت ممولة للأنشطة الصغيرة بالقرية مما أتاح فرص عمل
 حر لكل الأفراد بالقرية.
 تنوع الأنشطة والخبرة الإدارية وحياها للعمل ساهم فى إحداث
 حراك إجتماعى وإقتصادى بالمنطقة .
 مدخلات الإنتاج للمشروع (ماكينات ٥ قماش ٥ خيوط).
 يتم جلب القماش الخام من مصنع سور للأقمشة القطنية عبر
 الوكيل شركة سولارا والتي تم التعاقد معها لتوفر القماش
 للمشغل.
 بدأ العمل بعدد 18 عاملة خياطة و 12 ماكينة ، وتم التوسع
 في فبراير 2019 بشراء 25 ماكينة وزيادة العمال إلى 40
 عاملة خياطة.



فازت بالجائزة الوطنية الأولى لأفضل أسرة منتجة للعام 2016م.
 قام البنك الزراعي بتكريمها و منحها جائزة تشجيعية (مصنع
 أعلاف دواجن صغير.
 أثر التمويل الأصغر على مستوى مجتمعها
 مد المزارع الصغيرة بالدواجن البيضاء.
 توفير لحوم الدواجن للمستهلكين بالمنطقة.
 الاستفادة من مصنع علف الدواجن فى توفير العلف لمزارع
 الدواجن بالمنطقة.



بروفائيل مؤسسي



ورشة التحليل المالي المتقدم باستخدام نظام السيب

نظمت وحدة التمويل الأصغر في الفترة من 30/يناير/2019 إلى 04/ يوليو/2019 ورشة تدريبية بعنوان (التحليل المالي المتقدم باستخدام آلية سيب) وذلك بالتعاون مع مركز التدريب ببنك السودان المركزي و قد إستهدفت الدورة مؤسسات و شركات التمويل الأصغر حيث شارك في الورشة التدريبية عدد 30 مشارك من مختلف مؤسسات و شركات التمويل الأصغر بالإضافة إلى مشاركين من وحدة التمويل الأصغر، حيث أتت الورشة ضمن خطة وحدة التمويل الأصغر للعام 2019 ضمن برنامج بناء قدرات قطاع التمويل الأصغر و إستهدفت الورشة التدريبية مدراء العمليات و مدراء التمويل بالمؤسسات.



ماندة مستديرة حول تقييم سياسات التمويل الأصغر للعام 2019 و تقديم مقترحات سياسات 2020

نظمت وحدة التمويل الأصغر في السادس و العشرين من سبتمبر للعام 2019 لقاءً تفكيرياً مع مؤسسات و بنوك التمويل الأصغر و ذلك بغرض تقييم سياسات التمويل الأصغر للعام 2019 و التحديات التي واجهت المؤسسات في تطبيق السياسات و التفكير حول تقديم مقترحات لسياسات العام 2020 و قد أم المائدة المستديرة عدد كبير من الممارسين من مؤسسات التمويل الأصغر بالإضافة للشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر و وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) و إختتمت المائدة المستديرة أعمالها بالعديد من التوصيات و المقترحات لتطوير قطاع التمويل الأصغر و الصغير علي أن تزي هذه المقترحات جزء منها أو جها النور في سياسات العام 2020.

يغطي بروفيلنا لهذا العدد من مجلة التمويل الأصغر واحدة من المؤسسات الولائية التي حققت الكثير من النجاحات علي الرغم من البئية القاسية التي تعمل بها و قصر عمر المؤسسة حيث أن هذه المؤسسة هي أولي المؤسسات التي تقوم بإدخال جميع بيانات عملائها المالية و الديمغرافية في نظام وكالة الإستعلام و التصنيف الإئتماني كيف لا و هي تخدم فئة واسعة من عملاء التمويل الأصغر الحقيقيين في أرياف ولاية البحر الأحمر بمختلف جبالها و سهولها و تلالها و صيفها الحارق و هنا نترككم لمعرفة المزيد عن هذه المؤسسة و إلي هذه الديباجة القصيرة.

الولاية بالإضافة لمناديب المحليات و غطت خدماتها كل محليات الولاية , وتعتمد فى عملها الاستعلام الائتماني لعملائها ورفع البيانات المالية أيضا عبر نظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني . تعتمد المؤسسة هامش ربح سنوى ٥٥% وهى النسبة الاقل مقارنة بالبنوك والمؤسسات العاملة فى الولاية . وصل عدد العملاء تراكمى 483.11 عميل وحجم تمويل 95.962.000 جنيه كما فى 2019/9/30م عدد العملاء النشطين 2.625 عميل والتمويل القائم 27.165.000 جنيه .

القطاعات الممولة :

- القطاع الخدمى
- القطاع العقارى
- القطاع الزراعى (حيوانى تربية ابل وماشية)
- القطاع التجارى
- القطاع الحرفى
- قطاع النقل الوسيط

مؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر مبادرة كريمة من حكومة ولاية البحر الأحمر و اجيز لها قانون من المجلس التشريعي الولائى بتاريخ 2102/1/16 م وخصص لها مقر من قبل حكومة الولاية . وتم عمل خطة



إستراتيجية
خمس
2017 - 2013
م وحصلت
المؤسسة
بموجب ذلك
على التصديق
النهائى
و ا ل ل ذ ن
بممارسة
العمل
كمؤسسة
ولائية لا
تقبل الودائع
من بنك

السودان المركزى وأصبحت المؤسسة من ضمن المؤسسات التي تتلقى خدمات الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر المتمثلة في (تركيب نظام متابعة القروض LOAN TRACKING SYSTEM) وبدأت نشاطها فى فبراير 2013 ومقرها مدينة بورتسودان وتعتمد نظام النوافذ المتحركة لمحليات